



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
(7-8 ربيع ثان 1444 هـ - 1-2 نوفمبر/ تشرين ثان 2022م)

الأمانة العامة  
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج03-01/(10/22)/06-خ(000329)

## كلمة

سعادة السفير نذير العرباوي  
مندوب الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة  
(رئاسة الدورة الحالية)

## في

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين  
التحضيرى لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة  
الدورة العادية الحادية والثلاثون

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
27 أكتوبر/ تشرين أول 2022

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أصحاب السعادة

حضرات السيدات و السادة رؤساء و أعضاء الوفود ؛

سعادة السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة، الأمانة العامة للمساعدة رئيسة قطاع الشؤون الاجتماعية لجامعة الدول العربية؛

يسعدني بمناسبة افتتاح أشغال اجتماع كبار المسؤولين التحضيري للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي التحضيري للدورة (31) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، أن أرحب بكم جميعا متمنيا لكم طيب الإقامة في بلدكم الثاني الجزائر، وأن تكلل أشغالنا بالنجاح والتوفيق.

كما أعرب عن خالص الشكر والتقدير إلى أخي وزميلي سعادة السفير والمندوب الدائم محمد بن يوسف ومن خلاله إلى الجمهورية التونسية الشقيقة، على ما بذلته من جهود طيلة ترؤسها للقمة العربية في دورتها السابقة. والشكر موصول إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، على الجهود المبذولة من أجل الإعداد الجيد لاجتماعاتنا التحضيرية.

السيدات والسادة ؛

سوف يتم خلال الاجتماع استعراض، بالدراسة والبحث، الملف الاقتصادي والاجتماعي المرفوع للقمة العربية، لاسيما مشاريع القرارات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي للعمل العربي المشترك، في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وذلك في ظل أزمة عالمية متعددة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والصحية تشهدها الساحة العالمية، وما نتج عنها من تحديات اقتصادية واجتماعية تنعكس على النمو الاقتصادي للدول العربية، خاصة في مجال الأمن الغذائي، بالإضافة إلى تداعيات جائحة كوفيد 19، الأمر الذي يتطلب منا تضافر الجهود لتعزيز التعاون العربي المشترك لمواجهة مختلف هذه التحديات، ومواكبة التطورات المتسارعة على الصعيد الدولي.

إن مشاريع القرارات الاقتصادية والاجتماعية المعروضة، تشمل العديد من المجالات الهامة وذات الأولوية نظراً لارتباطها الوثيق بالسياسات الوطنية للدول الأعضاء، وخاصة من أجل تجسيد مشروع التكامل الاقتصادي العربي، لاسيما تلك المرتبطة بتعزيز التبادل التجاري، وتنفيذ مختلف البرامج والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

وإنني على يقين بأنه بفضل الإرادة الجماعية التوافقية سوف نتمكن خلال مداولاتنا من التوصل إلى نتائج و توصيات ايجابية تستجيب للأهداف الاقتصادية التنموية الشاملة والدفع بعملية التكامل الاقتصادي العربي، وبالتالي ترنقي إلى تطلعات المجلس الإقتصادي والإجتماعي الوزاري التحضيري للقمّة.

أجدد الترحيب بكم، متمنيا لأشغالنا النجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله و بركاته.